

الجلسة 19

الدرس التاسع عشر

كلام السيد الخوئي (رحمه الله):

هنا للسيد الخوئي كلام بالنسبة إلى الآية الشريفة: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ⁽¹⁾، التي تعتبر أحد أدلة وجوب التقليد على الجاهل بالأحكام، وهذه الآية وبهذا الشرط تدل على أنّ من يمكن من تحصيل العلم أو لديه ملكة الاجتهاد غير مشمول لهذه الآية، وإلا لم يكن معنى لقوله «فاسألوها» بل يكون هناك أمر بتحصيل العلم.

وفي مقام الجواب عن هذه الملاحظة سيأتي في باب التقليد وفي مقام الاستدلال بهذه الآية الشريفة قول المعصومين (عليهم السلام) : «نحن أهل الذكر» البحث في أنه هل يمكن استفادة وجوب التقليد من هذه الآية أو لا؟ وعلى فرض دلالتها على وجوب التقليد، هل تشمل العالمي المحسن فقط الذي لا يتمكن من تحصيل العلم، أو تشمل القادر أيضاً؟

الظاهر أنّ هذه الجملة «إن كنتم لا تعلمون» تمثل قرينة واضحة على أنّ الخطاب في جملة «فاسألوها» خطاب عام، و لا إشكال في أنّ اطلاقه يشمل العالمي المحسن والقادر على الاستنباط بالقوة.

أما الصورة الثانية: أن تحصل لديه ملكة الاجتهاد وقد يستتبط بعض الأحكام بشكل قليل، بينما يبقى غير عالم بأغلب الأحكام، فهل يجوز للناس تقليد مثل هذا الشخص؟

1 - سورة النحل، الآية 43.

صفحه 61

عندما نراجع السيرة العقلائية نجد أنّ العقلاة بجواز الرجوع إليه في هذه المسائل القليلة التي استتبطها بنفسه فقط، وأماماً لو نظرنا إلى الأدلة اللغوية في مسألة التقليد نرى أنها تقول بوجوب الرجوع إلى الفقيه، وعنوان الفقيه ظاهر في من يعرف أغلب الأحكام، وكذلك عنوان العالم، فحينئذ تكون الأدلة اللغوية رادعة للسيرة العقلائية، والنتيجة نه لا يجوز للغير الرجوع إلى هذا الشخص في الأحكام الشرعية وتقلیده.

الحكم الثالث: من أحكام المجتهد، وهو نفوذ حكمه في القضاء، فمثل هذا الشخص الذي حصل على ملكة الاجتهاد فقط ولم يستتبط شيئاً من الأحكام، لا يمكن القول بنفوذ قضائه وتصرفاته، لأنّ المالك في باب القضاء هو عنوان الفقيه أو العالم، ومن كان ذو ملكة فقط فلا يصدق عليه هذا العنوان.

أما لو شكينا في أنّ هذا الشخص هل من مصاديق «عرف حلالنا وحرامنا» الوارد في الرواية، أو لا؟ وبعبارة أخرى: نشك في نفوذ قضائه بين المتخاصمين، فالاصل عدم الحجية، لأنّ الأدلة التي تدل على الحجية غير شاملة له لأنّه ليس مصداقاً لعنوان الفقيه أو

«من عرف حلالنا وحرامنا» (كما في مسألة تصدِّي المرأة للقضاء لابدَ أنْ نبحث في ما هو المستفاد من الأدلة، وهل أنَّ الشارع جعل لها الولاية على القضاء أو لا؟ لأنَّ الولاية منصبٌ إلهي حتى في الولاية على القضاء، فلا يصحُّ القول بأنَّه لا فرق بين الرجل والمرأة، بل يجب النظر في أنَّه هل جعل الشارع هذه الولاية للمرأة؟ ومع الشك في ذلك فالاصل عدم الجعل، وهذا فيما لو شكلنا في أنَّ العم له الولاية على الطفل أو لا؟ فنعلم أنَّ الشارع قد جعل الولاية للأب، أما العم فغير معلوم، فتجري أصالة عدم الولاية، حتى لو كان العم أعقل الناس).